

بسم الله الرحمن الرحيم

تصحيح المسار الفقهي في دور الزكاة السياسي والتعدي

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره "، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، إنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

أما بعد

فهذه ورقة بحثية تبين التطور التاريخي لفقه الزكاة ، وقد وضّحتُ فيها المسار الصحيح لفهم الفقه المقاصدي والمصلحي للزكاة وجمعتُ بينه وبين فقه العبادات في الزكاة .

فكلما كان الخطأ مبنياً على أصول فقهية وله أصل في فتاوى العلماء كلما صَعَبَ اكتشافه ، وهذا ما حدث في الفهم الصحيح لفقه الزكاة المقاصدي والفروعي حيث أن الخطأ في فهم المقاصد والفروع في فقه الزكاة انحرف بشبهة فتاوى العلماء في سياق عام مختلف تماماً ولم يتفطن له المعاصرون .

والورقة البحثية تحتوي على التطور التاريخي وبيان العوامل المؤثرة في عملية الفتوى في جمع الزكاة وتوزيعها ، والتي من أهمها الإمام (الإمام العادل - الإمام الفاسق - الإمام الخارج عن الإسلام) ، وكيفية إعادة التكليف التعدي على الفرد المخرج للزكاة بحسب أحوال الإمام وبحسب احتياجات وأولويات المجتمع المسلم ، وهذا كله بهدف أن تؤدي الزكاة أفضل دور مصلحي للأمة المسلمة .

وقد نشأ في عصرنا أمر آخر مهم جداً ، وهو الصراع على أموال الزكاة بين الحكومات والجماعات الإسلامية ، وكيف تنبّهت لها الحكومات لأهمية ودور الزكاة في دعم الحركات الإسلامية وكيف أن الحكومات اتخذت من الإجراءات ما يحرم الجماعات الإسلامية من أموال الزكاة ، وكيف أن الأخطاء الفقهية للحركات الإسلامية ساعدت أعداء الإسلام في تحقيق مرادهم وحرمت المسلمين من الزكاة حتى أن أحد البحوث الأمريكية كتب في تقرير له أن الحركات الإسلامية هي سبب تأخير الثورة في مصر بسبب إنفاقها على الفقراء ، فكانت الزكاة هي أداة الدعم الرئيسية للاستبداد في مصر وكان ذلك يتم نتيجة للفهم الخاطئ لفقه الزكاة المقاصدي المصلحي والفروعي الذي تتبناه الحركات الإسلامية .

فالورقة تتكلم في العوامل الرئيسية التي تحدد كيفية التفكير في فقه الزكاة وكيف نجح السلف في ذلك وكيف يمكننا أن ننجح نحن أيضاً ونكون على هدي السلف في فقه الزكاة .

1- السياسة المالية العامة في الدولة المسلمة

2- السياسات الشرعية المالية للزكاة

3- المدخل لدراسة فقه الزكاة (مدخل مصلحي إيجابي)

4- الرؤية المصلحية في فقه الزكاة

5- العوامل المؤثرة في فقه الزكاة

وقد تم شرح هذه الورقة البحثية في كتاب بعنوان (إعلام المسلمين والمسلمات بأن إنفاق الزكاة سياسات –
التوظيف السياسي للزكاة) .

والكتاب منشور على موقع مكتبة مركز الإمام الغزالي للبحوث والدراسات .

كتبه الدكتور هشام حبلص – مدير مركز الإمام الغزالي للبحوث والدراسات .

رابط تحميل الكاب

http://qaraa.blogspot.com/2013/04/blog-post_6075.html

تمهيد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، إنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .

أما بعد :

فإن المتأمل في فقه الزكاة وأقوال الفقهاء يجد أنها عبادة مالية ، ولها شقان، جانب تعبدي محض ، وهو التكليف الموجه للأفراد ، وجانب تعبدي آخر يغلب عليه الرؤية المصلحية الشرعية ، وهو جانب الجمع والتوزيع المنوط بالإمام . وعند التأمل أكثر لابد وأن نقول إن السياسات المالية الخاصة بالزكاة لا يمكن أن تفهم بصورة مستقلة خارج نطاق السياسة الشرعية المالية العامة لبيت مال المسلمين ، وهذا هو الذي تفتن له العلماء الأوائل فأخرجوا كتباً مستقلة تتكلم عن الأموال في الإسلام،

وهم يعنون بذلك المصطلح الحديث ماهية السياسة المالية العامة الإسلامية ، وقد أدخلوا في هذه المؤلفات الزكاة كجزء من أجزاء هذه السياسات ، فنحن لكي نستطيع أن نفهم الفهم الصحيح لكيفية جمع وتوزيع الزكاة ، لابد وأن نضع هذا الأمر في إطاره العام الصحيح أولاً ، ثم نضعه في إطاره الخاص ، ثم ننظر إلى الفقه التفصيلي محكوماً بهذه الأطر ، وبناء على ذلك فسيكون منهجنا في فهم فقه مصارف الزكاة يتكون من مقدمتين ، المقدمة الأولى وهي خاصة بالسياسات الشرعية العامة الحاكمة للأموال في الإسلام ، والمقدمة الثانية وهي خاصة بالسياسة الشرعية العامة الحاكمة للتصرف في الزكاة خاصة ، مع ربط السياستين بعضهما ببعض ، ونأتي لبيت القصيد وهو الفقه التفصيلي المتعلق بكل مصرف على حده .

1- السياسة المالية العامة في الدولة المسلمة

المالية العامة في الدولة المسلمة تعتمد بشكل أساسي على مؤسسة بيت مال المسلمين أو ما تعارف على تسميته (بيت المال) وهو بمثابة الخزانة العامة للدولة ، وله موارد أساسية وأخرى ثانوية ، تبعا لحجم كل مورد من هذه الموارد ، ومصارف الدولة

ونفقاتها تكون من بيت المال ، وهي بدورها تكون مصارف أساسية أو ثانوية بحسب أهميتها ، وهذا ما سوف نستعرضه بإيجاز ، فنقول و الله المستعان :

أولا : موارد بيت المال

- الموارد الأساسية لبيت مال المسلمين تكون من حصيلة الجهاد (اتساع رقعة البلاد الإسلامية و دخول أراضي جديدة تحت حكم الإسلام ، وما تحويه من خيرات وموارد) أو هي موارد ناتجة عن أعمال الجهاد (مثل الخراج والفيء والجزية)
- أما الموارد الثانوية فهي قليلة وإن كانت أغلبها ترجع لثمرات الجهاد (فمثلا قوة الدولة اقتصاديا ، والناجمة عن حالة الأمن والعدل والاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وهي نتيجة أو ثمرة للقيام بالجهاد)

ثانيا : المصارف العامة في الدولة المسلمة

- الجهاد والمجاهدون في المقدمة ، أسر المجاهدين ، إعداد الجيوش
 - المصارف المتعلقة بالمجتمع المدني (الجبهة الداخلية ومجموع أفراد الأمة)
- والمصارف العامة للدولة المسلمة تتوقف أولوياتها وأهميتها على حال الدولة (حالات الرخاء - حالات الأزمات والكروب - حالات الصراع الخارجي) ، ويكون ترتيب أولويات المصارف عند تزامنها بحسب ترتيب المقاصد العامة الشرعية ، مع ملاحظة أن وسيلة من وسائل حفظ الدين أو الدولة (كالجهاد مثلا) مقدمة شرعا على حفظ النفس

والمال ، والذي يعتبر مقصد شرعي أصلي وليس وسيلة لتحقيق مقصد .

إن المتأمل في آية مصارف الزكاة يجد بها عدة أمور وهي :

1- أن 25% من المصارف تصرف على الفقراء ، و 75% للأغنياء ، وهذا يعني أن الزكاة هي لخدمة المصالح السياسية للدولة المسلمة وليس هدفها الرئيس مواساة الفقراء كما هو شائع بين المسلمين ، وأيضا بين جمهور العلماء المعاصرين .

2- أن هناك مصرف ثابت للعاملين عليها ، وهذا معناه أن الأصل في الزكاة إخراجها عن طريق الإمام أو من يحل محله ، وأن الزكاة يصعب تأديتها لدورها الذي أناطه الله بها إلا من خلال المنظومة التي وضعها الله لها في الجمع و التوزيع من مسئولية الإمام ، ووجود مصارف للعاملين عليها ، وتوزيعها على مصارف فيها جزء للفقراء وغالبها للأغنياء ، فهذه منظومة متكاملة لرسم سياسة مالية للزكاة لتأدية مصالح ، يفوت جلها إذا لم تتم بهذه الطريقة ، وبناء على ذلك فالحفاظ على منظومة إخراج الزكاة باعتبارها من الوسائل المتعلقة بحفظ الدين وهي ، مصلحة عامة قطعية ، فهي أعلى مرتبة من المصالح الشرعية الأخرى التي يجب حفظها وتعلق بالأفراد وليس مجموع الأمة ، ومعنى ذلك أنه لا يمكن العدول عن هذه المنظومة إلا في حالات الضرورة .

3- أن المصارف يمكننا تقسيمها إلى مصارف لصيانة الجبهات الداخلية والحفاظ عليها ، ومصارف أخرى لإدارة الصراع الخارجي ، والواضح أن حجم المصارف التي هي لحماية الجبهة الداخلية والمحافظة عليها أكبر حجما من المصارف التي لإدارة الصراع ، وإن كان في حالة تزامن الأولويات فالأولوية لإدارة الصراع ، وهذا يدل على أن أصل قوة المسلمين في الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع المسلم ، والعلاقة الصحيحة بين الحاكم والمحكومين في الدولة المسلمة ، وأن أصل القوة الإسلامية هو المشروعية الكاملة للحاكم المسلم و التي تساعد الزكاة في تنميتها وترسيخها وهذا فيه إشارة إلى أهمية تقوية المسلمين والمجتمع المسلم وأهمية العلاقات التعاونية والمحبة بين أفراد المجتمع المسلم وليس العلاقات الصراعية كما في علاقات الأفراد في المجتمعات الغربية .

4- إن فكرة شراء الولاءات للحاكم المسلم وللمجتمع المسلم هي فكرة شرعية وهذا ظاهر بقوة ليس في مصرف المؤلفلة قلوبهم فقط ، ولكن في مصرف الغارمين وابن السبيل ولكن في اتجاهين ، فالمؤلفة قلوبهم خاص بالزعماء المسلمين ضعاف القلوب ، وفي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أعطى المشركين ، والغارمين وابن السبيل خاص بتقوية وتثبيت مشروعية الحاكم وإشاعة الأمان والتعاون بين أفراد المجتمع ، وهذا يستدعي تماسك المجتمع واعتزازه بثقافته والتفافه حول حاكمه ، مما يكون حائط مقاومة لعمليات التغيير الثقافي ، ولعمليات اختراق المجتمع من الأعداء ، فهذا نوع من التحصين للمجتمع الذي رسالته الأصلية نشر الإسلام .

5- إن الأصل في توجيه مصارف الزكاة هو الرؤية المصلحية التي يراها الإمام وعلى ذلك فإن القول بتقسيم الزكاة على المصارف الثمانية ، أو القول بجواز توزيعها على مصرف أو مصرفين هو قول لا محل له في الفقه الصحيح للزكاة، وفي حالة تصرف الإمام أو أهل الحل والعقد فيها ، فالأمر أصبح في هذه الحال منوط بالمصلحة الشرعية التي يراها الإمام في ظل الضوابط الشرعية للسياسة المالية العامة للدولة الإسلامية وأيضا السياسة المالية للزكاة

6- عندما نص الشرع على مصارف الزكاة الثمانية وسماها باسمها ، معنى ذلك أن هذه المصارف هي من الثوابت الحياتية في الأمة المسلمة ، وإن اختلفت صورها وأشكالها في عصر أو زمان ، أو حتى اقتضت الظروف إهمال مصرف أو أكثر منها (كما أبطل عمر رضي الله عنه مصرف المؤلفلة قلوبهم بعد أن قويت دولة الإسلام) ، فإنما يكون ذلك وضع مؤقت غير دائم ، فمثلا في حالات الصراع الخارجي يكون مصرف في سبيل الله هو الأولى عن المصارف الأخرى ، كما أن مصارف الفقراء و المساكين و الغارمين تكون هي الأولى في حالات المجاعات أو الركود الاقتصادي ، لذلك فإن المصلحة العامة للأمة أو الدولة المسلمة لا يمكن أن تتحقق إلا من

خلال التطبيق الصحيح لأولويات مصارف الزكاة التي يراها الإمام .

منهجية البحث :

ملامح تاريخية لتطور البحث العلمي و الفقهي في أحكام الزكاة :-

لقد بحث العلماء فقه الزكاة في فرعين من العلوم الشرعية و هما فرع الأموال و ولايات الإمام هو فرع من فروع (السياسة الشرعية) ، و فرع الفقه حيث تم بحث فقه الزكاة أيضاً في كتب الفروع في جزء العبادات.

الفرع الأول (السياسة الشرعية) معنيّ بالمصالح الكلية للمسلمين و كيفية استخدام المال في تحقيق هذه المصالح

الفرع الثاني (فروع الفقه) معنيّ بكيفية قيام الفرد المسلم بإنجاز عبادة إخراج الزكاة و تعريفه لمصارفها و ما يجوز و ما لا يجوز من التصرف فيها .

دوافع الدراسة

كانت الدوافع لبحث الزكاة في فرعين من فروع العلوم الشرعية عدة اعتبارات نذكرها فيما يلي :

أولاً أن خطاب التكليف الأصلي في وجوب الزكاة هو في أموال المسلمين الذين تتوفر فيهم شروط وضوابط التكليف ولذلك كان لابد من ذكر فقه الزكاة و كيفية وجوبها وماذا يفعل المسلم ، و حرمة الامتناع عنها و حرمة عدم أدائها ثانياً : الدافع وراء ذكرها في السياسة الشرعية و كتب الأموال أن خطاب جمعها ثم إعادة تصريفها إلى مصارفها المنصوص عليها هو من واجبات الإمام ، بل إن كيفية حسابها و تحصيلها هي من أعمال الإمام ، و واليه العامل على جمعها و ليس من أعمال أصحاب الأموال

ثالثاً : ظهر دافع جديد للتوسع في فقه الزكاة في كتب الفروع و هو أنه لما كثر المال في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه على مستوى دخل الدولة و على مستوى عامة المسلمين ، و كثرت الأموال الباطنة و وجد عثمان بن عفان رضي

الله عنه حرجاً في الاطلاع على أسرار و خصوصيات المسلمين¹ مع استغناء الدولة ففوض عثمان بن عفان رضي الله عنه أصحاب الأموال في إخراج زكاة أموالهم الباطنة بأنفسهم فنتج عن ذلك أن كان لابد من توسع الفقهاء في كتاب فقه الزكاة في كتب الفروع نتيجة لاستحداث مسئولية شرعية جديدة على الفرد المسلم و هي إخراج جزء من زكاته بنفسه و بالتالي ظهرت مسائل و إشكاليات جديدة في فقه الزكاة و نذكر منها على سبيل المثال " هل يُحسب الدين الحال من الزكاة " فهذه المسألة كانت لا يمكن أن تظهر لو لم يتم تفويض أصحاب الأموال من قبل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه في إخراج جزء من زكاتهم .

رابعاً : و قد تطور أمر مخاطبة الأفراد و تحميلهم مسئولية إخراج زكاتهم بأنفسهم بعد ذلك عندما ظهر الفساد المالي في بعض حكام المسلمين رحمهم الله في دولة بني أمية و ظهرت مسئوليات جديدة على أفراد المسلمين و منها جواز أو استحباب التهرب من دفعها للخليفة لأنه لا يصرفها في مظائرها أو يجور في طريقة صرفها .

خامساً : وقد استقر الأمر بعد ذلك و أصبح هناك بحثان في فقه الزكاة

1- بحث موجه إلى حكام المسلمين و هو خاص بالسياسة الشرعية و كيفية تصريف أموال الزكاة لخدمة المصالح العامة للمسلمين و الخليفة .

2- بحث موجه لأفراد المسلمين في كتب فقه الفروع و هو يعني بالمشاكل و المسئوليات التي يتعرض لها المسلم في حال وجوب الزكاة في ماله ، و إخراجها بنفسه .

سادساً : و نتيجة لعزل السياسة الشرعية عن الحياة العامة للمسلمين و عدم تدريسها في معاهد العلوم الشرعية و جامعات العلوم الشرعية في ديار المسلمين ، فقد انصب جل اهتمام المسلمين في بحوث الزكاة على فقه الفروع ، و تجنب العلماء الكلام عن بحوث السياسة الشرعية في الزكاة لعدم وجودها في الواقع و لأنها تناهض السياسات المسيطرة في العالم الإسلامي

¹ فيه إشارة لمدى اهتمام الإسلام بالحرية الخاصة بالأفراد و التي منها حرية و سرية الثروات.

سابعاً : جاءت التيارات الإسلامية و دعت للتعلم ، و كان نتيجة لعدم تخصصها في العلوم الشرعية و عدم وجود علماء لتوجيه التعلم ثم و الأهم عدم و جود ثقافة سياسية على مستوى الشعوب العربية (الثقافة السياسية لغير النخبة في العالم الإسلامي تصنف على أنها ضحلة و التي معناها الأمية و السلبية في فهم السياسة في الواقع و عدم المشاركة حتى في الانتخابات) ، كان نتاج ذلك أن انصب اهتمام الباحثين الإسلاميين في فقه الزكاة على كتب الفروع ، و لم يهتم أحد بمعرفة فقه الزكاة على مستوى السياسة الشرعية .

ثامناً : نجد من يقرأ في السياسية الشرعية و في الخراج و الأموال في كتب علماء المسلمين ، و يقرأ و يدرس و يبحث في فقه الزكاة في كتب الفروع و لا يستطيع أن يربط بين الفقهاء

نخلص من هذه المقدمة التاريخية في البحث العلمي في فقه الزكاة ما يلي :

1- أن فقه الزكاة في أصله هو متعلق في كل وقائعه بالإمام و هو من واجبات الإمام التي أوجبها الله تعالى عليه ، و أن الفرد المسلم يجب عليه في الزكاة أن يُعلم الإمام أن عنده مال تجب فيه الزكاة و أن الإمام يبعث عماله لتقدير الزكاة و أخذها و جمعها في بيت المال ، فهنا يوجد خطابان :

أ- خطاب تكليفي من الله تعالى للإمام أن يجمع الزكاة و يقوم بصرفها في مصادرها المصلحية الاجتهادية ، و التي يكون الاجتهاد فيها من حق الإمام فقط .

ب- خطاب تكليفي للفرد المسلم بان حق الإمام عليه أن يعلمه بأن ماله تجب فيه الزكاة و أن الفرد المسلم ليس من حقه التصرف في أموال الزكاة

2- أن هناك رقابة على الإمام من العلماء ، و أن حقه في جمع الزكاة و تصريفها في مصارفها منوطة بتحقيق المصالح السياسية الشرعية المرجوة منها ، و أن هذه المصالح السياسية الشرعية لها معايير يمكن من خلالها ضبط هذه المصالح .

3- أن العلماء عندما رأوا عدم تحقق المصالح العامة للمسلمين بواسطة الإمام أجازوا للأفراد التهرب من دفع الزكاة للإمام المسلم و منهم من استحب ذلك ، و كان ذلك من باب إنكار هذا المنكر على الإمام² (المقاطعة للإمام) في هذا الباب .

4- أن تمام العبادة في باب الزكاة هو أن يقوم الإمام بتحصيل أكبر مصلحة عامة للمسلمين من خلال صرف أموال الزكاة في مصارفها الثمانية جميعها أو بعضها بحسب المصالح العامة و أولوياتها في المجتمع المسلم .

² هذا مثال على دور أهل الحل و العقد في الإنكار على الإمام و مثال على تقويم الإمام وضعف شرعية الإمام في هذا المجال و هو شبيهه باستطلاعات الرأي التي تجري في أمريكا لبيان تأييد الشعب لآراء الرؤساء

المدخل لدراسة فقه الزكاة (مدخل مصلحي إيجابي)

لدراسة المدخل المصلحي في فقه الزكاة لابد أولاً من استصحاب بعض المفاهيم المتعلقة بالرؤية المصلحية في السياسة الشرعية و ما تتضمنه من وجهات نظر اجتماعية و اقتصادية و سياسية ، كما يجب الانتباه إلى دور الزكاة و تأثيرها على صعيد الأمة المسلمة داخليا (الجبهة الداخلية) و قوتها السياسية و العسكرية (الجبهة الخارجية) ، و فيما يلي بعض النقاط المهمة لتحديد إطار المدخل المصلحي في فقه الزكاة :

- 1- أن فقه الزكاة يتبدل و يتغير مع الرؤية المصلحية.
- 2- أن المصلحة الأصلية التي يجب تحصيلها هي مصلحة سياسية .
- 3- أن أموال الزكاة لها دور اجتماعي و دور اقتصادي و دور جهادي يهدف إلى تحقيق المصالح السياسية العليا للدولة الإسلامية
- 4- أن المصالح المستهدفة و ترتيب أولوياتها خاضعة لتقدير الإمام أو من ينوب عنه من أهل الحل و العقد أو المجلس الأعلى للدولة الإسلامية بغض النظر عن الاسم .
- 5- أن هذه المصالح هي من باب صنع القرارات السياسية و هي خاضعة لضوابط السياسة الشرعية و كيفية اتخاذ القرار في الدولة المسلمة .
- 6- أن هذه المصالح يمكن إدراكها و بحثها و تقييمها ووضع معايير لها و خاصة في زمن أصبحت الدراسات فيه متاحة في وقتنا المعاصر .
- 7- هناك أمر هام و هو أن إدراك فقه الزكاة و المتغيرات التي تؤدي إلى توجيه فتاوى و أحكام الزكاة يتعلق بفقيه يتمتع بثقافات متعددة و أهمها العلوم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على المستوى الكلي و ليس الجزئي ، و تاريخ الأمم و عوامل ضعف و قوة الأمم ، و أثر ذلك كله على قوة الدولة الإسلامية وولاء الأمة المسلمة لحكامها و تماسك المجتمع و النخبة و تعاونهم (يكون على وعي بأن المال في يد الإمام قوة ، و على وعي بكيفية استخدام هذه القوة)

8- أن الفقه و بخاصة في السياسة الشرعية ليس لإقرار الواقع أو لإيجاد حلول لمشاكل واقعية فقط بل هو يتمتع

بجانب إيجابي و هو الجانب التغييري فيه .

إن السياسة الشرعية و فقها لا بد و أن تعمل على حل المشاكل الواقعية و الضغط على الواقع لتغييره و دفعه في

طريق العبودية لله تعالى و محاولة تحويل الواقع إلى الواقع الإسلامي المنشود .

الرؤية المصلحية في فقه الزكاة

عندما حدد الشرع مصارف الزكاة الثمانية فلا بد أن ذلك لحكمة بليغة ، و أن تحديد مصارف الزكاة لا بد و أن المراد منه تحقيق أهداف و مصالح للأمة المسلمة ، و فيما يلي سوف نحاول الوقوف على المصلحة العامة للأمة الإسلامية من وراء تغطية كل نوع من مصارف الزكاة ، و كيف يؤدي كل مصرف منها في تعزيز و تدعيم الدولة الإسلامية

التحليل السياسي و الفوائد المتحصلة من كون الزكاة و توزيعها من حقوق الإمام .

أولاً : لا بد و أن نتخيل حجم الزكاة في بلاد المسلمين و لعلنا نقول إن حجم الزكاة في بلد مثل مصر يصل إلى أكثر من ثلاث أمثال المعونة الأمريكية وهذا على أقل تقدير

ثانياً : أن المصالح المرتجاة من توزيع الزكاة عن طريق الإمام هي مصالح عامة و ليست مصالح أفراد أي أن عملية التوزيع تشمل جنس الفقراء و المساكين و جنس الغارمين و ابن السبيل و هكذا .

ثالثاً : إن المصالح المرجوة هي مصالح اجتماعية و اقتصادية تؤدي في النهاية إلى تنمية الولاء للحاكم العادل على مستوى العامة و مستوى النخبة .

الفقراء و المساكين : - فعندما يقوم الإمام أو من ينوب عنه بمواساة قطاع واسع من الفقراء (في بعض عهود العدل تمت مواساة جميع الفقراء حتى اختفى الفقر) ، فإنه كلما قل الفقر زادت نسبة الاستقرار السياسي و هذا لأن معالجة

الفقر تهدئ النفوس ، و ثانيا سيزداد ولاء الأمة للإمام و سيسود في المجتمع روح التسامح و المحبة بدلا من روح الصراع و التباغض بين الفقراء و الأغنياء ،

الغارمون :- و هناك عائد اجتماعي آخر نص عليه العلماء (قديما) ، فبالنسبة للغارمين قد يكونوا أحد شخصين ، الفرد الذي استدان نتيجة لاحتياج شديد و لم يستطع الوفاء بدينه لأن دخله لا يكفي لسداد الدين ، أو يكون الغارم هو شخص أصلح بين فريقين متنازعين و تحمّل في سبيل ذلك أعباء مالية (حمالة) و يحتاج إلى مساعدة ، فهذا الرجل هو في الأصل غني و ثانيا هو من كبار القوم و له نفوذ شعبي ، فعندما يقوم الإمام بمساعدة الاثنين (من استدان و من تحمل حمالة) فمردود ذلك بالنسبة لمن استدان و لم يستطع الوفاء بدينه يتضح كمثال على ما يتمتع به المجتمع المسلم من أمان اجتماعي لأفراده ، أما بالنسبة لمن تحمل حمالة فإن مساعدة الإمام له لابد و أنها ستضمن ولاءه

و تعاونه هو و أتباعه مع الإمام ، و هذا مما يزيد من شرعية الإمام و تآلف قلوب الصفوة في المجتمع و تعاونها في سبيل الله و لصالح الإسلام و المسلمين ، و هذا على خلاف الصراع بين الصفوة في الدول الأخرى ، أما من الناحية الاقتصادية فإن من الغارمين في هذا العصر جميع من تعثر في تجارته مثل المتعثرين في سداد البنوك نتيجة لأخطاء خارجية أو حتى داخلية في العمل ولكنها ليست من باب الأخطاء الشرعية ، و إقالة عشرات هؤلاء و هم الأغنياء و رجال الأعمال ، سيؤدي في النهاية إلى مزيد من التنمية الاقتصادية و مزيد من التعاون مع الإمام و الولاء له ، و على العكس من ذلك فإن محاسبة هؤلاء بصورة خاطئة سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من بلاد المسلمين

و هذا هو المشاهد ، و أيضا مصالح عامة كثيرة تنجز عن طريق هؤلاء ، ومنها وجود فرص العمل وازدهار الاقتصاد .

و أما ابن السبيل ، فلنا أن نتخيل مدى الأمان الذي سيشعر به المسلم إن كان انقطع به السبيل ، فلو أن رجلا مسلم

من مصر انقطعت به السبل و هو في اندونيسيا مثلا ، ثم يذهب هذا الرجل إلى إدارة الدولة في اندونيسيا و يطالب بحقه

كابن سبيل في توفير المؤن و المبيت و تذكرة الرجوع لمصر بل و تكلفة المواصلات الداخلية في مصر

و التي هي موطنة حتى يصل إلى بيته ، هذا الأمر عندما يكون معلوما عملا و علما داخل المجتمع المسلم ، فأى أمان و
أي امتنان سيشعر به هذا الفرد و هذا المجتمع تجاه دينهم و تجاه إمامهم و حاكمهم ، و تجاه بعضهم البعض .
و هكذا تمتد عملية الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال الإمام بواسطة أموال الزكاة في مصارف الزكاة ما
عدا مصرف العاملين عليها ، فإن لهم نصيب مقابل عملهم و لو كانوا أغنياء .
و أيضاً فإن أخذ الأموال و إعادة صرفها في المجتمع هي في نظر الاقتصاديين نوع من إعادة توزيع الثروات و هو ما
ينعش الاقتصاد الداخلي .

إذا نحن أمام مكاسب متعددة :

- 1- زيادة الولاء للإمام (زيادة شرعية الإمام)
- 2- الاستقرار السياسي
- 3- انخفاض نسبة الفقر و بالتالي ارتفاع الحالة الصحية للأفراد و القضاء على الأمراض الاجتماعية الناتجة عن
الفقر و زيادة نسبة التعليم
- 4- إقالة عشرات رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة ولاءهم و حماية الاقتصاد الإسلامي ، و زيادة التنمية
الاقتصادية و تقليل نسبة البطالة ، بل و زيادة دخل الزكاة .
- 5- زيادة ولاء الصفوة الشعبية و الاجتماعية للإمام مما يقلل احتمالات الخيانة و الاتصال بأعداء الدولة
الإسلامية كما هو مُشاهد الآن ، أو تأليب الشعب على الحاكم ، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار
الاجتماعي و السياسي .
- 6- انتشار الأمان الاجتماعي على مستوى الفرد المسلم و المجتمع المسلم بصورة كلية سيؤدي إلى اعتزاز
المسلم بعاداته و تقاليده و ثقافته الإسلامية ، و سيؤدي إلى تماسك الأفراد في المجتمع مما يجعل من الصعوبة
بمكان غزو هذا المجتمع ثقافيا أو التشكيك في عقيدته و ثوابته .

إن مجتمعاً تسوده هذه المشاعر و المكاسب ستكون جبهته الداخلية قوية و متماسكة ، و ستكون عوناً للحاكم المسلم و الجيوش المسلمة في دفاعها عن أرض الإسلام و نشر الدعوة الإسلامية ، و زيادة منعة و عزة دولة الإسلام و المسلمين .

العوامل المؤثرة في فقه الزكاة

فيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤثر في فقه الزكاة من حيث جمعها وإخراجها وكيفية صرفها :

- 1- الإمام وحالته ، و غيابه أو وجوده .
- 2- الحالة السياسية للدولة المسلمة أو المسلمين (الحالة الداخلية و الحالة الخارجية).
- 3- الوضع المالي للدولة المسلمة أو للمسلمين عموماً على مستوى العمل العام و ليس على مستوى الأفراد .

• وضع الإمام

- 1- إمام عادل .
- 2- إمام شرعي يخالف في أموال الزكاة .
- 3- لا إمام أو كما يقولون إمام واقع غير شرعي لا يقوم بواجبات الإمامة المسلمة بل يناهضها ، و أيضا إمام يجب عزله و لا يمكن الصبر عليه و إن كان مسلماً.

• حالة الدولة الإسلامية

- 1- الدولة في حالة ضعف وفقر (ضعف داخلي و خارجي) .
- 2- الدولة في حالة عز و منعة و رخاء و أمان داخلي و .
- 3- لا توجد دولة للمسلمين (أو ضعف و صراع من أجل عودة الإسلام).

وسنقوم في بحثنا في فقه الزكاة باعتبار المدخل المصلحي في فقه الزكاة و ربط هذا المدخل بالمحاور الرئيسية التي تتحكم و تدبر هذه المصلحة و تحدد أولوياتها ، و هي محور الإمام و صفاته و البدائل ، و محور العزة و المنعة و الأمان أو الصراع و الضعف و محور الاحتياج للأموال أو الوفرة فيها .

وسنقدم مقدمة لتحليل هذه المصالح وذلك لبيان عدة أهداف :

1- أن الوضع الأمثل في فقه الزكاة يختلف بتغير أحوال الإمام ووضع الدولة المسلمة أو الأمة المسلمة ، و غنى أو فقر الدولة المسلمة .

2- بيان أخطاء وقع فيها بعض الفقهاء وخاصة المعاصرين .

3- الوضع الأمثل في عصرنا مع بيان أخطاء الواقع .

4- كيف نصل إلى تحقيق الوضع الأمثل .

ثم بعد ذلك نقوم ببحث المسائل العملية لفقه الزكاة (فقه الفروع كما تمليه علينا احتياجاتنا المعاصرة) .
و من خلال تتبع تاريخ المسلمين نجد أن الدولة المسلمة مرت بأحوال متعددة و في كل حال ظهرت مسائل فقهية خاصة بكل مرحلة ، و يمكن حصر أحوال الدولة المسلمة تاريخيا كما يلي :

أولاً: عهد الرسول صلى الله عليه و سلم في المدينة و الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، كان الرسول صلى الله عليه و سلم هو الحاكم و الإمام (إمام عادل) و لكن كانت الدولة ليست بالغنية و كان مال الزكاة يمثل لها مورد رئيسي حيث لا غنائم و لا فتوحات مع حروب و غزوات مكلفة ماديا ، و كان أول عهد بجمع الزكاة في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم ، فبعث الرسول صلى الله عليه و سلم عماله لجمع الزكاة و كان ذلك بداية ترسيخ المسائل وفقه الزكاة العملي ، و لذلك نجد أن الرسول صلى الله عليه و سلم عندما بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن طلب منه أن يعلم المسلمين أن عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم و ترد على فقرائهم ، و نتيجة لاحتياج الدولة للمال فقد أخذ الرسول صلى الله عليه و سلم مال الزكاة من العباس لعام جديد ، أي ظهر حكم إخراج الزكاة للدولة مقدما و ظهر حكم عقاب من يتهرب من الزكاة على مستوى الفرد و هو أخذ شطر ماله .

ثانياً: كان عهد أبي بكر رضي الله عنه و امتنعت القبائل عن أداء الزكاة ، و هنا ظهر دور الإمام في فرض أداء الزكاة على المسلمين أهل المنعة فحاربهم على ذلك .

ثالثاً: في عهد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ظهر فقه مصلحي جديد في الزكاة و هو عدم الدفع للمؤلفة قلوبهم لعدم وجود مصلحة للإسلام في ذلك أي أن عزة ونصرة الإسلام قد تمت وقوته و منعه أصبحت واضحة و أن الإسلام ليس في حاجة لتأليف ضعاف النفوس لأنه لم يعد بحاجة إلى قوتهم أو يخشى من كيدهم .

رابعاً: عهد عثمان رضي الله عنه وفيه كثر المال في بيت مال المسلمين وزاد عن احتياج الدولة مع الحرج في كشف أسرار المسلمين ففوّض المسلمين في إخراج زكواتهم الباطنة و اكتفى بجمع الزكاة الظاهرة و تبع ذلك أن حدث التوسع في فقه الفروع في كتاب الزكاة حتى يتم رسم الطريق الشرعي الصحيح للأفراد لإخراج زكواتهم بأنفسهم .

من خلال هذا السرد التاريخي و بيان كيفية تفاعل الإمام و الواقع المالي للدولة المسلمة مع فقه الزكاة نجد أننا أمام الآتي

1- حالة الدولة من عهد الرسول صلى الله عليه و سلم حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين في وضع إمام عادل ، و

لكن دولة تحتاج إلى أموال فتتج عن ذلك اقتراض الرسول صلى الله عليه و سلم أموال زكاة عام قابل ، و أيضاً الدفع للمؤلفة قلوبهم ثم نتج في عهد أبي بكر رضي الله عنه فقه مقاتلة الجماعة الممتنعة عن أداء الزكاة و استمر أبو بكر رضي الله عنه في الدفع للمؤلفة قلوبهم لأن الدولة ما زالت في حالة احتياج لذلك ، ثم في عهد عمر رضي الله عنه و هو إمام عادل و قوة و عزة دولة الإسلام لم يدفع للمؤلفة قلوبهم لتغير وضع الدولة و عدم احتياج المسلمين لذلك و لكن مازالت الدولة تجمع الزكاة لعدم تحوّل الأموال و انقسامها إلى ظاهرة و باطنة ولأن الدولة كانت في حاجة إلى الأموال أيضاً ، أما في عهد عثمان رضي الله عنه و هو تمام الرخاء و

استقرار الأموال في أيدي الناس و كثرة الغنى و التجارة و انقسام الأموال إلى ظاهرة و باطنة مع الحرج في الكشف عن الأموال الباطنة و عدم احتياج الدولة إلى تلك الأموال كان التحول في فقه الزكاة و تفويض الأفراد في إخراج الزكاة عن أموالهم الباطنة .

2- عهد بني أمية :

كانت الأموال وفيرة و بيت المال عامر و كان بنو أمية يجمعون أموال الزكاة مع استمرار ما سنّه عمر رضي الله عنه من عدم دفع الأموال للمؤلفة قلوبهم و أيضاً تفويض الناس في إخراج الأموال الباطنة ، و هنا لم يحدث تغير في حال الدولة و لكن الذي حدث تغير في حال الإمام و ما طرأ من مفاصد مالية على الإمام ، مما حدا بالعلماء أن يعلنوا المقاطعة المالية للحكام في صورة إجازة أو استحباب التهرب من دفع الزكاة للإمام و هذا بمثابة عدم الطاعة في المعصية و جعلوا أفراد المسلمين يخرجون زكواتهم بأنفسهم في مصارفها وقد انعكس ذلك على الفقه بالتوسع في فقه الفروع و ظهور مسائل جديدة و منها جواز الهروب من دفع الزكاة للإمام أو استحباب ذلك ، و إذا أخرجها المسلم ثم طلبها الإمام فهل يجب دفعها له أم لا ؟ و هكذا

3- عهد الدولة العباسية و عندما فشا الجور و الظلم

ظهرت مسائل أخرى جديدة و منها هل يجوز العمل مع الحكام الظلمة في تحصيل الزكوات و الضرائب من المسلمين ، و ظهر ذلك في فقه تخفيف المفاصد على أفراد المسلمين و بالتالي أصبح عدم دفع الزكاة للإمام ليس محل نقاش بل أصبح التهرب منه هو الأولى و الأصح و أصبح العامل على الزكاة يطالب بتخفيف الظلم على المسلمين قدر المستطاع (و هو تكليف خاص بالعامل عليها دون الرجوع إلى الإمام ، بل هو بالرجوع للعلماء) و ليس كما في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم " إياكم و كرائم أموالهم " .

4- العصر الحديث

أفتى العلماء بعدم و جود إمام للمسلمين و لا حتى أمير في أي جزء من أراضى المسلمين و بالتالي أفتى العلماء بعدم جواز إعطاء أموال الزكاة لهذه الحكومات بل إنهم قالوا بان من أعطاهم زكاته لا تجزئه ، و بالتالي غفل العلماء عن الدور المصلحي العام للزكاة و أصبح همّ الأفراد إخراجها فقط و نجد أن علماء العصر قد اقتصروا على الفتوى السلبية و هي لا تُعطى الزكاة لحكام اليوم ، و قالوا يخرجها الفرد عن نفسه و نسوا أن العصر الحالي يختلف عن العصر الأموي الذي أفتى فيه العلماء بجواز التهرب أو استحباب التهرب من دفعها للأئمة الشرعيين الذين طرأ عليهم فساد مالي ، ففي حالة الوضع الأول حكام شرعيون و لهم حق السمع و الطاعة على المسلمين مع وجود هذه المخالفة في تصرفاتهم و هم قائمون بجميع واجباتهم الأخرى و بيت المال عامر و المسلمون قوة و منعة ، و يتمتع المسلمون على مستوى الداخل بالسلام و الأمن و الأمان و أنه ليس هناك صراعات داخلية ذات بال .، في حين أن الوضع في عصرنا الحالي ليس هناك حاكم و لا دولة إسلامية ، و المسلمون في انكسار وضعف وليس هناك أموال و لا علم يستطيعون من خلاله إقامة دينهم و هم في وضع تفرق و تشرذم و يحتاجون إلى فهم و عمل يجمع كلمتهم و يوحد صفهم و لا أرض مستقلة لهم و قد احتّمى عدوهم بمجتمع المسلمين العوام ، و الحاصل أن فتوى عدم إعطاء الزكاة للحاكم و عدم إجرائها ، و إخراج المُرْكِي لزكاته بصورة فردية فيه من تضييع المصالح للمسلمين الكثير ، و إن كان فيها أمان للفرد المسلم صاحب الزكاة ، فالمسلمون اليوم وهم متفرقون وضعفاء و لا أرض لهم و لا أمير و في حالة صراع مرير من أجل إقامة دينهم و ليس من أجل أي أمر آخر ، و هو القيمة العليا .، و هم أحوج ما يكونون إلى الأموال نتيجة للحصار المفروض عليهم من عدوهم و نتيجة للتكاليف الباهظة لعملية الإعداد و الجهاد ، فإخراج الزكاة بصورة فردية للمسلمين الفقراء يؤدي إلى خدمة أعداء الإسلام ، فمعلوم و ثابت أن هناك علاقة عكسية بين استقرار النظام و زيادة الفقر ، فكلما زاد الفقر قلت درجة استقرار النظام ، و إعطاء الزكاة للفقراء لابد و أن يكون أحد العوامل المساهمة في استقرار النظام و هذا ما تؤدي إليه فتوى إخراج الزكاة بصورة فردية فهي تحرم العاملين على عودة الإسلام من أموال هي حقهم الشرعي و هم في أشد الاحتياج إليها

و تصرف في مصارف ليست هي الأولى و تؤدي إلى دعم النظم المضادة للإسلام و المحاربة له .، فالمفسدة مزدوجة ، إضعاف ما يجب علينا تقويته و دعمه ، و تقوية ما يجب علينا إضعافه و خذلانه .

و الحاصل أنه كلما كان هناك تغير في صورة المصالح في حالة الإمام و غنى الدولة أو فقرها ، و حالة أمنها أو حربها ،
أو حالة كوارث داخلية سواء كوارث قدرية أو اقتصادية ، انعكس ذلك على كيفية إخراج الفرد لذكاته بل و على
الطبيعة التكليفية للفرد .

فنحن نجد في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم أنه بعث بالعاملين لحساب و تحصيل الزكاة ، فكان الخطاب الشرعي التكليفي الموجه إلى الأفراد و هو أن يعلنوا أنهم مما تجب عليهم الزكاة و يظهروا أموالهم للعامل و هو الذي يقوم بالحسابات و الأخذ ، و كان هناك خطاب آخر للفرد و هو اقتراض الزكاة للعام القادم لاحتياج الدولة إلى ذلك ، و استمر الأمر على ذلك في عهديّ أبي بكر و عمر رضي الله عنهما ، ثم جاء عهد عثمان رضي الله عنه .

فعندما فوّض الإمام عثمان رضي الله عنه الأفراد في إخراج الزكاة عن الأموال الباطنة أصبح تكليف الفرد المسلم أكثر من الإعلان أن الزكاة تجب في ماله ، بل أصبح موجه إليه خطاب كيفية حساب ما عليه من أموال الزكاة ، و كيفية إخراجها و تسليمها لمستحقيها و هذا خطاب تكليفي جديد نتيجة لتغير في محور الإمام و تصرفاته ، الناتج عن زيادة رخاء الدولة و تغير النظام الاقتصادي في الدولة حيث كان الاقتصاد يعتمد على الزراعة و الرعي ، ثم دخلت التجارة و كثر المال الباطن .

و عندما أصاب الأئمة بعض الفساد المالي كان هناك خطاب تكليفي جديد للفرد المسلم و هو جواز التهرب أو استحباب التهرب من دفع الزكاة للإمام مع إخراجها بنفسه و عدم دفعها لأهل الحل و العقد ، (و هنا نقطة هامة و

هو أنه عند عدم قدرة الإمام على القيام بمصالح واجبة عليه فإن حقوق الإمام تنتقل إلى أهل الحل والعقد ، و كان من التسلسل المنطقي أن يفتي العلماء بأن تعطى الزكاة لأهل الحل والعقد (ولكن لأن الإمام شرعي و يقوم بالواجبات الشرعية لمنصب الإمام و يخالف في التصرف في المال بصورة بسيطة ، و لأن المال قوة و وجوده في يد أهل الحل والعقد ربما يؤدي إلى حالة صراع بينهم و بين الإمام لأنه افتتات على حق الإمام ، و لأن الهدف من عدم إعطاء الزكاة للإمام هو درء مفسدة سوء تصرفه في مال الزكاة و الإنكار عليه في هذه الجزئية فكان عدم إعطائها للإمام هي الفتوى الصحيحة .

أما في الوضع المعاصر فإنه لا إمام وقد أفتى جمهور العلماء بأن حقوق و واجبات الإمام تنتقل إلى أهل الحل والعقد ، هذا أولاً ، وثانياً فإن المسلمين في الوقت الحالي في حالة صراع مرير مع أعداء الإسلام و هم يرزحون تحت وطأة الحصار العلمي و المالي و الإعلامي ، فهم في حاجة إلى جمع الكلمة و توحيد الصفوف ، و المال من أهم الأدوات الإستراتيجية في إدارة الصراع ، و جمع الزكاة من حق أهل الحل والعقد ، في حين أن إخراجها بصورة فردية في هذا العصر هو أولاً تقوية لأعداء الإسلام كما سبق ، و ثانياً إضعاف للمسلمين ، و ثالثاً افتتات على حقوق أهل الحل والعقد فالوضع ، في حالة الحاكم الشرعي هو إنكار ، و أما الفتوى في الحالة المعاصرة بنفس الفتوى في الحالة السابقة فهو مفسدة و أي مفسدة للإسلام و المسلمين ، و بالتالي لابد مع تغير وضع الإمام و أهل الحل والعقد و احتياج المسلمين و وجود حالة الصراع أن يؤدي ذلك إلى فتوى جديدة و خطاب تكليف جديد للفرد المسلم بشأن كيفية إخراج زكاته ، وهذا الخطاب الجديد نحو الفرد المسلم في كيفية إخراج زكاته يعتمد على العمل على تحصيل أكبر المصالح الشرعية العامة للمسلمين في الوقت الحاضر ، مع اعتبار حالة الصراع و هدف إقامة الدين ، و مع اعتبار أمن دافع الزكاة من باب الحفاظ على مسلم يؤدي دور مصلحة عامة للمسلمين في حالة الجهاد و ليس باعتبار الحفاظ على حياته كإنسان فقط وذلك لأن الوضع الحالي وهو وضع ضياع الدين و عدم إقامته تهون كل الضرورات في سبيل إقامته .

ولذلك فإن الخطاب الجديد للفرد و الذي يلائم الواقع المعاصر و يليي المصالح العامة و يحفظ الفرد المسلم هو (يجب
على المسلم أن يقوم بتوصيل زكاته إلى أهل الحل و العقد و يجب عليه أن يحتال لتوصيلها مع تأمين نفسه حتى ولو أنفق
جزء منها في المظان الأخرى ، كالفقراء في المجتمع و غيرهم) .

و كما أن الفرد الآن يعمل كل الحيل للتهرب من الضرائب و هو ينجح في ذلك في سبيل الحفاظ على ماله الشخصي ،
فمن باب أولى أن يعمل كل الحيل و أن يبحث عن حيل جديدة و يبدع في التحايل في سبيل الحفاظ على مال الله و
مال المسلمين الذي هو أمانة في يده حتى يصل إلى مستحقه و حتى توضع الزكاة في مصالح المسلمين العامة ، و هذا
الخطاب التكليفي الجديد مناطه الحقيقي وضع الإسلام اليوم و أن كل المسلمين يجب عليهم الجهاد في سبيل عودة
الإسلام ، و أن مال الزكاة من أسلحة الإعداد والمواجهة للاحتياج الشديد إليه و لأولوية إنفاقه في الجهاد و أن هذا
المال لا يمكن تحصيل المصالح منه إلا بجمعه و توصيله لأهل الحل و العقد ، و أن أهل الحل و العقد لا يمكنهم جمع المال
بصورة علنية لوقوف العدو لهم بالمرصاد ، فوجب على الفرد المسلم من باب التكليف على التعيين (أي كل فرد مسلم
، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد) بالجهاد و أن يقوم بتوصيل ما بيده من مال (و هو في الحقيقة سلاح أصيل في الحرب)
إلى من يستخدم هذا السلاح و يستفيد منه شرعاً بأقصى درجات الاستفادة .